A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/46/L.8/Rev.1
11 October 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH

OCT 15 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون
البند ١٤٥ من جدول الاعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

اسبانيا ، استراليا ، ألمانيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بنن ، الدانمرك ، السويد ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، الكونغو ، لكسمبرغ ، ليبريا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليونان : مشروع قرار منقح

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" ،

وإذ تضع في الاعتبار أن منظمة الأمم المتحدة أيدت ، على أساس قرار الجمعية العامة ٣/٤٥ ، وبناء على طلب السلطات الشرعية في هايتي ، وبالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية ، الجهود التي بذلها شعب هايتي لدعم مؤسساته الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تعرب عن القلق بشأن الأحداث الخطيرة التي وقعت في هايتي منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والتي أدت الى أعمال عنف عطلت فجأة العملية الديمقراطية في ذلك البلد وأسفرت عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ووقوع خسارة في الأرواح ،

وإذ تضع في الاعتبار البيان الذي أدلى به السيد جان برتران ارستيد ، رئيس جمهورية هايتي ، أمام مجلس الأمن في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ [(١)] ،

---

(١) S/PV.3011 .

ونظرا لأهمية قيام المجتمع الدولي بدعم التطور الديمقراطي في هايتي عن طريق تقوية مؤسساتها وإيلاء الأولوية العليا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تصادفها ،

وإذ تدرك أن المنظمة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، تعزز وتشجع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد أن "إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة"(٢) ،

وإذ ترحب بالقرارين (MRE/RES.1/91)(٣) و (MRE/RES.2/91)(٤) اللذين اتخذهما وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في ٣ و ٨ تشرين الأول/اكتوبر على التوالي ،

١ - تدين بقوة محاولة تنصيب من يحل محل الرئيس الدستوري لهايتي بصورة غير شرعية ، واستعمال العنف والقسر العسكري وانتهاك حقوق الإنسان في ذلك البلد ؛

٢ - تؤكد أن أية هيئة تأتي نتيجة هذه الحالة غير الشرعية تعتبر غير مقبولة ، وتطالب بإعادة حكومة الرئيس جان برتران ارستيد الشرعية فورا والإعمال الكامل للدستور الوطني وبالتالي المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان في هايتي ؛

٣ - تطلب الى الأمين العام ، وفقا لما لديه من اختصاصات ، أن ينظر في تقديم الدعم الذي يطلبه الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، لتنفيذ الولايات المنبثقة عن القرارين ٩١/١ و ٩١/٣ اللذين اتخذتهما تلك المنظمة ؛

٤ - تناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعتمد التدابير المساندة لقراري منظمة الدول الأمريكية المذكورين في الفقرة السابقة ؛

---

(٢) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣) ، المادة ٢١ ، الفقرة ٣ .

(٣) انظر A/46/231 ، التذييل .

(٤) انظر A/46/550 S/23127 ، المرفق .

٥ - تؤكد أن من الضروري ، بعد استعادة النظام الدستوري في هايتي ، زيادة التعاون التقني والاقتصادي والمالي معها لتدعيم الجهود الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية التي تبذلها وذلك تعزيزا لمؤسساتها الديمقراطية ؛

٦ - تطلب الى الامين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ؛

٧ - تقرر إبقاء هذا البند قيد النظر الى أن يتم التوصل الى تسوية للحالة في هايتي .

- - - - -